

# الإفصاح السابع عشر

## مناقشة حقوق الملكية الفكرية وتنفيذها

أظهرت إستراتيجية بيل قيتس (Bill Gates) مع قرصنة برامج الحاسوب الصينيين القدرة على التحلي بالصبر والخداع. وكشف عن غير قصد منه إستراتيجيته في عام 1998م، في مقابلة أجريت معه في جامعة واشنطن إذ جاء فيها<sup>(1)</sup>:

(مع أن نحو ثلاثة ملايين جهاز حاسوب تباع سنويًا في الصين، إلا أن الناس لا تدفع لشراء البرامج. غير أنه من المؤكد أنهم سوف يفعلون ذات يوم. وطالما أنهم سوف يسرقونه، فنريد لهم أن يسرقوا برامجنا نحن. حتى إذا ما أصيبوا بنوع من الإدمان، عرفنا كيف نحصل على شيء منهم في العقد القادم). لكن حقًا، لم يكن الأمر يستغرق عقدًا كاملاً لكي تؤدي هذه الحيلة أكلها. فقبل يوم واحد من وصول الرئيس الصيني هو جنتاو (Hu Jintao) إلى ريدموند، واشنطن، لتناول طعام الغداء في منزل قيتس (Gates) في طريقه للقاء الرئيس جورج دبليو بوش (George W. Bush)، وقع السيد قيتس (Gates) صفقة تجارية مع لينوفا (Lenova) بمبلغ (1.2) بليون دولار أمريكي لشراء برامج حاسوب للشركات الصينية.. يا له من إنجاز حقًا رائع! أليس كذلك؟

لكي تستطيع الاحتفاظ بقدرتك التنافسية في الأسواق العالمية، يرى معظم المهتمين أن المنتجات الصينية ضرورة لا غنى عنها. كما يشير كل شخص إلى أهمية التوازن بين الفرص المتاحة والمخاطر المحدقة. وأكثر من هذا، ثمة خيط

رفيع جداً يفصل بين كثير من الفرص المتاحة والتهديدات المحدقة، يجعل الأمور أكثر تعقيداً لتقييم المخاطر الحقيقية للاستثمار في الصين.

كما سبق أن أسلفنا في الفصل السادس عشر، يعد هاجس الحماية، التفاوض والالتزام بقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية في المملكة الوسطى التي تجتاحها فوضى عارمة، أحد الاهتمامات الأساسية التي تقلق المستثمرين الأجانب، خاصة أولئك الذين يديرون شركات يركز محور نشاطها على حقوق الملكية الفكرية لمؤسسات النشر والتأليف والإبداع والابتكار.

أما في هذا الفصل فسوف ينصب اهتمامنا على مناقشة الموضوعات التي تركز على مصالح المستثمرين الأجانب أو التجار من أمثالك أنت، إذ نستعرض أولاً قوانين الصين الخاصة بنظام حقوق الملكية الفكرية بإيجاز شديد، ثم ندلف لمناقشة الإجراءات العملية لحماية تلك الحقوق والالتزام بها.

### نظام الصين الحالي لحماية حقوق الملكية الفكرية :

قبل ثمانينيات القرن الماضي، لم تكن سياسات الغرب حيال حقوق الملكية الفكرية معروفة في الصين. أما نظام الصين الحالي الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية، فقد ظهر نتيجة ما شهدته البلاد من إصلاح اقتصادي خلال ثمانينيات القرن الماضي. فمن خلال إصلاحاتها الاقتصادية والقانونية الهائلة في أثناء العقدين الماضيين، بدأت الصين تدرك باستمرار أهمية وجود نظام حقوق ملكية قوي وفعال. ولا سيما منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، حيث أقدمت حكومة الصين على إعادة صياغة قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية، الأمر الذي جعل سوقها آمناً للمستثمرين الأجانب.

يشتمل النظام الحالي على قوانين وضوابط خاصة ببراءة الاختراع، العلامة التجارية، حقوق النشر والتأليف، الأسرار التجارية والتنافس الجائر

غير النزيه. فخلال العقدين المنصرمين عملت الصين على تقوية نفوذ مؤسساتها الدستورية: الهيئات القضائية، الأقسام الإدارية وغيرها من مرافقها الحيوية. ولا تنس أن الحكومة الصينية تعمل إلى حد كبير تحت إدارة مركزية - مجلس الدولة، إذ تعمل الشعب الإدارية والحكومات المحلية أذرعاً للإدارة التنفيذية المركزية. وغالباً ما تتمتع الجهات الإدارية حالياً بنفوذ واضح لتعزيز قانون حماية حقوق الملكية الفكرية، يفوق ما تتمتع به الهيئات القضائية من صلاحيات في هذا المجال. وتتوزع المسؤوليات الإدارية الخاصة لتقوية سلطة إجراءات حماية الحقوق الفكرية بين ثلاث هيئات إدارية.

تعد الصين من الدول المبتدئة حديثاً في تشكيل محاكم خاصة للنظر في المخالفات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، إذ عملت حكومة الصين، خلال العقد الأخير أو نحوه، على تعزيز سلطاتها القضائية ضد انتهاكات حقوق الملكية الفكرية. فأنشأت في يونيو من عام 1993م، محكمة خاصة ضمن محكمة بيجينغ المتوسطة كأول محكمة قاصرة على النظر في الدعاوى الخاصة بانتهاكات حقوق الملكية الفكرية، وتستمد هذه المحكمة سلطاتها من محكمة بيجينغ العليا، ثم أنشأت بعد ذلك عدة محاكم أخرى للغاية نفسها في بعض المحافظات الأخرى، المدن الرئيسية والمناطق الاقتصادية الخاصة.

بجانب هذا، تشكل بعض الدوائر الوظيفية، غير القضائية، جزءاً من الجهود الرامية إلى صيانة حقوق الملكية الفكرية. فمثلاً، تعد الإدارة العامة للجمارك دائرة وظيفية، تساهم بدور فعال في التعاون الدولي الذي يهدف إلى تعزيز قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية، حرصاً على سلامة التجارة ونزاهتها، ومن ثم محاربة نشاطات انتهاك الحقوق والتعدي عليها، القرصنة والتهریب.

وكجزء من جهودها الرامية إلى إعادة التحاقها بركب المجتمع الاقتصادي العالمي من جديد، تمكنت الصين من إحراز تقدم تجاه انسجام نظامها لحماية حقوق الملكية الفكرية مع المعايير العالمية، إذ تعد اتفاقية عام 1979م، بين الولايات الأمريكية المتحدة والصين حول العلاقات التجارية، بداية جهود الصين القانونية للدخول إلى مرحلة العالمية.

هكذا أصبحت الصين في اليوم الثالث من يونيو عام 1980م، عضواً في المنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية. وبالإضافة لهذا، فالصين اليوم عضو في اتفاقية باريس لحماية حقوق الملكية الصناعية، وعضواً أيضاً في معاهدة التعاون الخاصة بحماية حقوق براءة الاختراع.

وكمضوء في معاهدة التعاون الخاصة بحماية حقوق براءة الاختراع، بدأ مكتب الصين الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية يعمل بوصفه مكتباً مستقبلاً، هيئة بحث عالمية وهيئة إجرائية تمهيدية عالمية. ولأن مكتب معاهدة التعاون الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية هو الذي يحدد لغة الطلب الذي يقدم للحصول على براءة الاختراع، أصبحت اللغة الصينية واحدة من اللغات المعتمدة في العمل بمكاتب تلك المعاهدة. وخلال سعيها للانضمام منظمة التجارة العالمية، بذلت الصين مزيداً من الجهود لمواءمة قوانينها الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية مع النظام العالمي. كما أجرت سلسلة من المراجعات على تلك القوانين حتى تتسجم مع معايير المنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية في ضوء قوانين منظمة التجارة العالمية.

### مصادر القوانين الصينية الخاصة بحماية

#### حقوق الملكية الفكرية ونظام تنفيذها :

سوف نستعرض فيما يلي ثلاثة أشكال لحقوق الملكية الفكرية: براءات الاختراع، العلامات التجارية وحقوق النشر والتأليف. بحيث يتم استعراض كل واحد منها على حدة.

## براءات الاختراع:

في أثناء تأسيس جمهورية الصين الشعبية، تبنت الحكومة الصينية قوانين حماية حقوق الإبداع والابتكار وحقوق براءة الاختراع المؤقتة لعام 1950م، ثم استبدلت بتلك القوانين قوانين مكافأة الاختراع عام 1963م. وظهر أول قانون صيني لحماية براءة الاختراع عام 1984م، وقد جاء بناءً على قوانين عام 1963م. ثم عدل عام 1992م و2000م. أما قوانين الصين الحالية الخاصة بحماية براءة الاختراع، فقد تم تبنيها منذ عام 2001م.

يتيح قانون براءة الاختراع الحالي وضوابط تنفيذها لأي طرف، حق التظلم أمام لجنة خاصة لإعادة النظر في رؤية مكتب براءة الاختراع في حال رفض طلب الحصول على براءة اختراع، وقد يتطور الأمر أكثر، فيحق له استئناف قرار المكتب أمام محكمة بيجينغ المتوسطة الأولى. كما يوفر لحامل براءة الاختراع حق الحصول على أمر عبر طلب المحكمة، للحيلولة دون انتهاكات حقوق براءة الاختراع اعتماداً على إجراءات التقاضي. كما يجعل القانون الجديد إجراءات التنفيذ الأجنبي متناغمة مع إجراءات المنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية. فعلى سبيل المثال، أضافت الضوابط الجديدة لتطبيق قانون حقوق النشر والتأليف فصلاً مطوَّلاً تحت اسم «التطبيقات العالمية لبراءة الاختراع» لكي تتسجم مع شروط معاهدة باريس لحماية حقوق براءة الاختراع.

تدرج تحت قانون براءة الاختراع في الصين، وكالتان حكومتان تتمتعان بصلاحيات تنفيذ حقوق براءة الاختراع: الوكالات الإدارية والهيئات القضائية التابعة لمحكمة الشعب، ويشكل المكتب الصيني الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية الوكالة الإدارية الأساسية. ويعنى المكتب الصيني لبراءة الاختراع تحت إشراف المكتب الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية، باستقبال طلبات الحصول على براءة الاختراع وفحصها، ضمان حقوق براءة الاختراع وتحديد

متطلبات إعادة تقييمها ومدى قوتها أو ضعفها وغير ذلك من المسؤوليات الإدارية المخولة له من قبل المكتب الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية تحت قانون براءة الاختراع.

في حال عدم اقتناع المتقدمين لطلب براءة الاختراع بقرار المكتب الصيني الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية وهيئته التي تعنى بالفحص والتدقيق، عليهم التقدم لمحكمة الشعب والمطالبة بإجراءات قانونية. كما يمكن للأطراف المتنازعة حول حق براءة اختراع ما، التماس إجراءات قضائية لفض المنازعات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قرار المحاكم يعتمد أساساً على نوع براءة الاختراع موضوع النزاع. وفيما يتعلق بالمنازعات حول براءة الاختراع التي تنشأ بسبب صلاحية البراءة أو وثيقتها الإلزامية، يتم الاحتكام أولاً لدى محكمة الشعب المتوسطة في بيجينغ التي تضطلع هنا بمهمة المحاكم الابتدائية فيما يتعلق بمثل هذه القضية. وفي حال فشل مساعيها في حل النزاع، تتم إحالة القضية إلى محكمة الشعب العليا في بيجينغ التي تعمل بوصفها محكمة استئناف هنا. أما المنازعات التي تنشأ بسبب القرصنة، الملكية وعقد تنازل عن حقوق ملكية براءة اختراع والرسوم المقررة لاستخدام ابتكار بعد تعليق طلب براءة اختراعه، فيتم التقاضي بشأنها أمام محاكم الشعب المتوسطة بالمحافظات، وتختص كل محافظة بالنظر في المنازعات التي تظهر فيها. وتضطلع تلك المحاكم بمهمة المحاكم الابتدائية. في حين تضطلع محكمة الشعب العليا في كل محافظة بدور محكمة الاستئناف، ويقتصر اختصاص كل محكمة بالفصل فيما ينشأ فيها من قضايا. أما فيما يختص بالمنازعات حول براءة الاختراع التي تظهر بسبب العقود التي تنظم حق استغلال براءة الاختراع، فتضطلع محاكم الشعب المحلية بدور المحاكم الابتدائية، وتفصل محكمة كل محافظة فيما ينشأ فيها من منازعات. في حين تضطلع المحاكم المتوسطة بمهمة محاكم الاستئناف على أساس القاعدة ذاتها.

## الجهات الأجنبية التي تتقدم لطلب براءات الاختراع:

بموجب القانون الصيني لبراءة الاختراع: يجب على كل أجنبي (فردًا كان أو شركة) لا يقيم بشكل منظم في الصين، ولا يمتلك مكانًا لممارسة أعماله التجارية فيها، أن يعهد إلى وكالة متخصصة في براءة الاختراع، حسب قانون المكتب الصيني الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية، لكي تنوب عنه في كل ما يخصه من شؤون تتصل ببراءة الاختراع. أما إن أسست شركة أجنبية مستقلة أو غيرها من المؤسسات الأجنبية أعمالًا لها في الصين، فأنثذ يمكنها، وفقًا للإجراءات نفسها، التقدم بطلبها مباشرة لأي وكالة براءة اختراع صينية للاضطلاع بالمهمة، شأنها في ذلك شأن جميع الشركات الصينية الشرعية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد الوكالات الأجنبية العاملة في مجال براءة الاختراع التي عينها المكتب الصيني الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية، قد بلغ حتى نهاية عام 2002م، ستين وكالة.

ومن ناحية ثانية، يمكن لأي جهة أجنبية التماس حماية براءة اختراع في الصين عن طريق تعبئة طلب معاهدة باريس لحماية حقوق براءة الاختراع الخاص بالصين. وكما سبق أن أشرنا، تقع مهمة تحديد لغة طلب براءة الاختراع على عاتق مكتب معاهدة باريس الذي يستقبل الطلب المعني (مثلًا، يمثله في الصين المكتب الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية). أما إذا تقدمت جهة أجنبية ما بطلب معاهدة باريس لبراءة الاختراع، فيحق لها عندئذٍ استخدام اللغة الصينية أو الإنجليزية في المرحلة العالمية، لكن عند دخول المرحلة الوطنية، لا بد من إرفاق الطلب بترجمة صينية وتقديمها للمكتب الصيني الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية في حال اعتمدت لغة أخرى غير الصينية، لتعبئة الطلب الأصلي.

طبقًا لقانون براءة الاختراع الصيني، يجب مراعاة إجراءات تقديم طلب الحصول على براءة الاختراع في الصين، التي تعتمد سياسة من يتقدم أولًا في

حال تقدمت جهتان أو أكثر للحصول على حق براءة اختراع للاكتشاف المعني نفسه، فأنئذٍ تمنح حقوق البراءة لأول متقدم بالطلب. أما المدة المطلوبة (من بداية تاريخ تقديم الطلب) للحصول على حق براءة الاختراع في الصين، فهي عشرون عاماً للاختراع، وعشر سنوات للاستفادة من نماذجه وتصميماته.

وكما أشرنا آنفاً، يعنى مكتب الصين الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية باستقبال طلبات الحصول على براءة الاختراع وفحصها وتدقيقها. أما في حال عدم اقتناع الجهة المتقدمة بما يتخذه المكتب الصيني الخاص بحماية حقوق براءة الاختراع وهيئته التي تعنى بالفحص والتدقيق، فساعتئذٍ يحق لها التقدم بطلبها إلى محكمة الشعب لاتخاذ الإجراءات القانونية.

### كيف تحمي الكيانات الأجنبية حقوق براءة الاختراع المتنازع عليها؟

على كل صاحب براءة اختراع أجنبي أو أي جهة أجنبية مستفيدة، تشد حماية ضد قرصنة براءة الاختراع وانتهاك حقوقها، التوجه إلى إحدى ثلاث جهات قانونية لمعالجة الأمر: الجهات الإدارية، المدنية والجنائية.

أما السلطات الإدارية، فيمثلها المكتب الصيني الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية والمكاتب الإدارية المحلية التي تعنى بحماية براءة الاختراع. أما الجهات القضائية الخاصة بالنظر في انتهاك حقوق براءة الاختراع (إن كانت مدنية أو جنائية) فتضطلع بها محكمة المنطقة التي شهدت تزوير البضائع المعنية. وفي حال العجز عن تحديد المكان موضع المخالفة، فيمكن التقدم بالشكوى لمحكمة المنطقة التي تباع فيها تلك السلع المزورة أو تستخدم.

أما في حال الإجراءات الإدارية، فقد تطلب الجهة المعنية تدخل السلطات الإدارية في مكان حدوث المخالفة. فتضطلع الأخيرة بمهمة البحث والتقصي، السعي للصلح بالتوسط بين طرفي النزاع، أو قد تتخذ قرارات واضحة لوقف

نشاطات الانتهاكات أو تعزيز إجراءات الالتزام بالقانون وفرض التعويضات والعقوبات.

أما في حال عدم اقتناع أحد الأطراف المعنية بقرار السلطات الإدارية الخاصة بالنظر في مجال حماية حقوق براءة الاختراع، فيحق له التوجه مباشرة لمحكمة الشعب طلباً لاتخاذ إجراءات قضائية.

وفي حال الإجراءات القضائية، فربما اتخذت المحكمة أحكاماً لوقف الانتهاكات، مصادرة الممتلكات غير القانونية أو ربما لجأت إلي فرض التعويضات والعقوبات. وعندما يتعلق الأمر بدعاوى تزوير وانتهاكات خطيرة ومزعجة، فللطرف المتضرر الحق في التقدم بشكواه لمحاكمة الطرف المخالف. وفي حال الإجراءات القضائية، غالباً ما تبدأ معظم القضايا الخاصة بمشاكل حماية حقوق براءة الاختراع من محكمة الشعب المتوسطة. كما للطرف المعني الحق في رفع الشكوى لمحكمة عليا، عادة ما تكون محكمة الشعب العليا. وساعتئذٍ يعد القرار الذي تتخذه محكمة الاستئناف نهائياً.

### العلامات التجارية :

تبنت الصين عام 1950م، القوانين المؤقتة لحماية حقوق الابتكار والإبداع وحقوق براءة الاختراع. ثم استبدلت بها عام 1963م، القوانين الإدارية للعلامات التجارية. وفي عام 1982م، ظهر أول قانون صيني بشأن العلامة التجارية بناءً على قوانين عام 1963م، ثم روجع وعدل مرتين خلال عامي 1993م و2001م. أما الإجراءات التي تنظم تطبيق قانون العلامة التجارية، فقد عدلت عام 2002م.

تعد الرغبة في الاستجابة لمتطلبات منظمة التجارة العالمية، وجعل إجراءات الطلب الأجنبي لبراءة الاختراع تنطوي تحت لواء قانون المنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية، أحد أهم الأسباب التي أفضت إلى التعديل الحديث

لقانون حقوق العلامة التجارية في الصين، فعلى سبيل المثال، قضى التعديل الأخير لقانون العلامة التجارية بتخفيف حدة الإجراءات التي كانت تلزم الأجانب والشركات الأجنبية بالاستعانة بوكالات علامة تجارية محلية من خلال تعديل تعريف «الأجانب والشركات الأجنبية» ليشمل كل أولئك الذين لا يقيمون في الصين بشكل منتظم، ولا يملكون فيها مكاناً لممارسة أعمالهم التجارية. كما تضمن قانون العلامة التجارية المعدل، فقرات تمنح حاملي العلامات التجارية المسجلة والأطراف المهتمة حق إصدار تحذيرات أولية ضد منتهكي الحقوق والمزورين والمزيفين.

وثمة طريقتان تتبعان في الصين لتعزيز قوانين حماية العلامة التجارية: إجراءات إدارية وقضائية. ويعنى مكتب العلامة التجارية في الصين الذي يخضع لإشراف الإدارة الصناعية، بتسجيل العلامات التجارية وإدارة شؤونها والالتزام بتنفيذ بنود الاتفاقيات والمعاهدات العالمية التي تتعلق بشؤون العلامات التجارية الأجنبية. وتختص محاكم الشعب في المناطق التي يحدث فيها تزوير علامة تجارية ما، بالنظر في تلك القضية.

### تسجيل الكيانات الأجنبية لعلاماتها التجارية :

يعد السعي لتسجيل علامة تجارية في الصين أمراً بالغ الأهمية، بسبب التزام الصين بالانضمام إلى المعسكر الذي يرفع شعار: من يصل أولاً يكسب السباق، بدلاً من معسكر شعار: الذي يستخدم أولاً، الذي تنتهجه الولايات الأمريكية المتحدة. بمعنى آخر: على حاملي العلامات التجارية الأجانب تسجيل براءة اختراعاتهم في الصين بأسرع ما يمكن.

يلزم قانون العلامة التجارية الصيني كل أجنبي (فرداً كان أو شركة) لا يقيم في الصين بشكل منتظم ولا يمتلك فيها مكاناً يمارس منه أعماله التجارية،

توكيل وكالة علامة تجارية معينة من قبل الإدارة الصناعية لتتوب عنه في حال رغبته في تسجيل علامة تجارية أو أي شيء يتصل بشؤونها في الصين. وأكثر من هذا: على كل أجنبي (فردًا كان أو مؤسسة) التأكد من أن طلبه الحصول على براءة الاختراع المعنية ينسجم مع جميع الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين جمهورية الصين الشعبية والدولة التي ينتمي إليها هذا الأجنبي أو ذلك، أو أي اتفاق عالمي يعني الدولتين، أو على أساس مبدأ التعامل بالمثل.

### كيف تحمي الكيانات الأجنبية حقوق علاماتها

#### التجارية المتنازع عليها؟

يحتاج حامل العلامة التجارية الأجنبية الذي يلج أسواق الصين، توظيف خبراء أعمال ومحترفين قانونيين على درجة عالية من الكفاءة لتطوير استراتيجيات خاصة لحماية حقوق العلامة التجارية والاستعداد لمعركة قانونية في حال نشوب نزاعات بشأن العلامة التجارية. أما فيما يتعلق بحالات انتهاك العلامة التجارية، فللطرف المتضرر حق السعي لدفع الضر عنه عبر ثلاثة أنواع من الإجراءات: إدارية، مدنية وجنائية. وعليه، في حال اكتشاف اعتداء على علامة تجارية ما، يحق لحامل العلامة التجارية المعني التقدم بشكواه للإدارة الصناعية والتجارية المحلية أو التوجه مباشرة للمحاكم الشعبية.

أما في حال الإجراءات الإدارية، فيحق للإدارة الصناعية والتجارية المحلية (على مستوى المقاطعة فصاعدًا) استقبال الشكاوى، وتمثل إدارة الدولة الصناعية في هذه الحالة مرجع السلطات. وقد تقود الإدارة الصناعية والتجارية المحلية، حملة تحري مهمة، تقرر التوسط بين طرفي النزاع، تأمر بمنع نشاطات الاعتداء والتزوير، تضبط أو تلتف البضائع المزورة وكل وسيلة استخدمت في تزويرها، وتقتضي بتعويضات، وتقرض غرامات وعقوبات. ولأن للإدارة الصناعية والتجارية المحلية عادة موظفين محترفين يراقبون أحوال

السوق ويعالجون مشاكل العلامات التجارية، فكثيراً ما يفضل حامل العلامة التجارية التوجه أولاً إلى هذه الإدارة أو تلك التي يناط بها النظر في قضيته.

يعد التقاضي أمام المحاكم، مدنية كانت أو جنائية، أحد الخيارات التي يتم اللجوء إليها لتعزيز حماية حقوق العلامات التجارية. وفي بعض الحالات ينطوي التقاضي على فوائد جمة، فمثلاً، يضمن لحامل العلامة التجارية مزيداً من حماية حقوقه، حوافز علاجية مشجعة لما قد ينشأ من مشاكل ودعاية على نطاق واسع، بالإضافة إلى لفت انتباه المستهلكين لبضاعته. وهكذا، ربما كان اللجوء إلى القضاء هو الخيار المفضل على المعالجة الإدارية لتحقيق مستوى عالٍ من العدالة.

لكن، مع هذا، ربما كانت ثمة وسائل أخرى لفض المنازعات أقل كلفة، أشد سرعة وأكثر مرونة في معالجة مشاكل العلامات التجارية، مقارنة باللجوء إلى القضاء. وكغيرها من المشاكل التجارية الأخرى، تعد النزاعات التي تنشأ بسبب العلامات التجارية، أكثر ملاءمة للتحكيم من قبل المحاكم، الذي عادة ما يكون أقل كلفة اقتصادية وأكثر مرونة إجرائية، لا سيما عندما تتعلق القضية بحماية الأسرار التجارية.

### حقوق النشر والتأليف:

في عام 1950م، عقدت جمهورية الصين الشعبية أول مؤتمر يعنى بمناقشة مشاكل النشر والتأليف في البلاد، فتبنت الحكومة الصينية بموجبه قراراً يهدف إلى تحسين مستوى النشر والتأليف وتطويرهما. وبداية من مطلع عام 1979م، أصدرت الحكومة سلسلة من القوانين الإدارية لضمان حماية حقوق النشر والتأليف. وفي عام 1990م، أصدرت جمهورية الصين الشعبية أول قانون خاص بحقوق النشر والتأليف، ثم عدل عام 2001م. أما القانون الساري حالياً فقد تم تبنيه عام 2002م.

مثلما عدل قانون براءة الاختراع وقانون العلامة التجارية مؤخرًا، اشتمل قانون حقوق النشر والتأليف الحالي على تغييرات كثيرة لكي يكون منسجمًا مع الخط العام لاتفاقية بيرن لحماية الأعمال الأدبية والفنية، ومستجيبًا لشروط اتفاقية عام 1994م، لحماية حقوق الملكية الفكرية.

كما أتاحت التعديلات أيضًا معالجات منصفة لضحايا انتهاكات حقوق النشر والتأليف، تمكن الطرف المظلوم من التقدم بشكواه إلى محكمة ابتدائية لحماية الأصول والأدلة.

ومثلما هو الحال في تنفيذ القوانين التي تحمي حقوق براءة الاختراع وحقوق العلامات التجارية، يتم تنفيذ حماية حقوق النشر والتأليف عبر وسيلتين: إجراءات إدارية وأخرى قضائية. وكوكالة حكومية إدارية، تضطلع الإدارة الوطنية لحقوق النشر والتأليف بمعظم شؤون النشر والتأليف، بما فيها إدارة شؤون النشر والتأليف التي ترتبط بأعمال أجنبية، والموافقة على تأسيس وكالات نشر وتأليف أجنبية. وأكثر من هذا: ترأس وكالة النشر والتأليف الوطنية كل أقسام إدارات النشر والتأليف المحلية.

### سعي الكيانات الأجنبية لحماية حقها في النشر والتأليف:

تبنى قانون حماية حقوق النشر والتأليف في الصين نظام الحماية التلقائية، ومنذ انضمام الصين إلى معاهدة بيرن، صارت مبادئ المعالجات الوطنية تسري على الأجانب أيضًا. على أن يلتزم الطرف المتضرر بعرض قضيته خلال عامين من تاريخ الكشف عن عملية القرصنة. وبسبب عامل الوقت وقلة التكاليف، ربما يفضل صاحب حقوق النشر والتأليف الأجنبي تسجيل حقوقه تلك في الصين، تسهيلًا لتنفيذها مستقبلاً. ولأن الوقت المسموح به لتنفيذ معايير حفظ حقوق النشر والتأليف في الصين محدد، فعلى أصحاب حقوق النشر والتأليف الأجانب الذين يرغبون في دخول السوق الصيني السعي أولاً لطلب حماية قانونية

لحقوقهم في الصين. وللاستفادة من الحماية القانونية، لا بد أن تكون أعمال الأجانب قد نشرت أول مرة في الصين أو خارجها، شريطة أن يتمتع كل من بلد المؤلف والصين بعضوية أي من اتفاقيات حقوق النشر والتأليف العالمية. ومن أجل حماية طويلة الأجل، على صاحب حقوق النشر والتأليف التأكد من أن عمله يقع ضمن نطاق الموضوعات التي يمكن حفظ حقوقها، ويستجيب لمتطلبات محددة تتصل بالملكية، المدة وغيرها من المواصفات والشروط المطلوبة.

وربما وفر الاتفاق بشأن الترخيص مع كيانات صينية مؤهلة ومقتدرة، حلاً دائماً لأصحاب حقوق النشر والتأليف الأجانب، يضمن لهم حماية حقوقهم في الصين، ويعزز قدرتهم التنافسية، وهكذا يحقق مزيداً من الأرباح عبر إنتاج محمي حقوق النشر والتأليف وتوزيعه في الأسواق المحلية والعالمية. كما توفر الاتفاقيات بشأن الترخيص مع شركاء صينيين مزيداً من الحوافز والدوافع لأصحاب الرخص المحليين للبحث عن وسائل تكفل حماية حقهم في النشر والتأليف ضد القرصنة والتزوير.

كما هو الحال فيما يتعلق بحماية حقوق براءة الاختراع وحماية حقوق العلامة التجارية، يمكن تنفيذ إجراءات حماية حقوق النشر والتأليف في الصين عبر ثلاث وسائل: إدارية، مدنية وجنائية. فقد تتبنى وكالة النشر والتأليف في الصين ومكاتبها المحلية إجراءات إدارية لفرض غرامات أو عقوبات أو مصادرة كل ملكية يتم الحصول عليها عن طريق القرصنة والتزوير.

أما حماية الحقوق عبر إجراءات قضائية أو محاكم ابتدائية، فهي متاحة لكل صاحب حقوق نشر و تأليف يستطيع تقديم دليل قاطع على انتهاك طرف ما لحقوقه. وعند اكتشاف أي طرف أجنبي لانتهاك حقه في النشر والتأليف، يحق له رفع قضيته للمحاكم للنظر فيها والتوصل إلى حل مدني أو جنائي.

## قانون جمهورية الصين الشعبية للحد من التنافس الجائر:

لقد نصت اتفاقية باريس على ضرورة اضطلاع الأعضاء بملء الفراغ الحاصل في إجراءات حماية حقوق الملكية الفكرية الناشئ عن تقصير قوانين براءة الاختراع، العلامات التجارية وحقوق النشر والتأليف. وتوفير حماية فعالة ضد التنافس غير الشريف. ولكي تجعل تشريعاتها منسجمة مع توجهات معاهدة باريس، تبنت الصين سلسلة من المعايير القانونية بما فيها قانون جمهورية الصين للحد من التنافس غير الشريف الذي صدر عام 1993م. كما اشتملت بعض القوانين الأخرى كقانون جمهورية الصين لجودة الإنتاج وقانون جمهورية الصين للدعاية والإعلان، على إجراءات تحارب التنافس الجائر.

يوفر قانون الحد من التنافس غير الشريف والإجراءات المتصلة به إطار عمل لحماية حقوق النشر والتأليف التي لا يمكن تسجيلها. وتعنى القوانين بمعالجة ممارسات تجارية خاصة، تشمل انتحال علامات تجارية مسجلة، أسماء تجارية، عناوين تجارية أو عناوين تعبئة، الاحتكارات، إغراق الأسواق(\*) وغيرها من النشاطات غير التنافسية والأمور التي تتصل بحماية المستهلك.

وللكيانات التجارية الأجنبية التي تتعرض لحقوقها لانتهاك، الحق في رفع شكاواها إلى إدارة الدولة الصناعية في الصين للبحث والتحقيق، التي تمتلك مع إدارتها المحلية حق المطالبة بوقف نشاطات القرصنة. كما يحق لها أيضاً مصادرة العائدات أو الممتلكات غير القانونية وفرض غرامات إدارية. وفي حال الضرورة، قد تحيل تلك الإدارة وأقسامها المحلية القضية للمحكمة. كما للطرف المتضرر الحق في اختيار رفع الدعوى مباشرة للمحكمة، مدنية كانت أو جنائية.

---

(\*) إغراق الأسواق: استيراد سلع أجنبية وبيعها بأسعار أدنى بكثير من أسعار السلع الوطنية (المترجم).

## الممارسة العملية لحماية حقوق الملكية الفكرية وتنفيذ قوانينها:

من الناحية النظرية وعلى الورق، تبدو حماية حقوق الملكية الفكرية مستقيمة وواضحة المعالم، حيث القوانين والجهات المعنية بتنفيذها والسلطات المسؤولة عن متابعة ذلك كله، تبدو جميعها في مكانها الصحيح. لكن مع ذلك، اجتمعت فداحة المشكلة والنفور بحكم الموروث الثقافي من فكرة «امتلاك الأفكار» (خاصة من قبل الأجانب) لتدمر نظام تلك الحماية. ويؤكد النظام على ضرورة حرص المجتمع وأهمية دوره في تطبيق القوانين ضد ما تتعرض له حقوق الملكية الفكرية من انتهاكات، خاصة عبر وكالات إدارية (أكثر من تعويله على الإجراءات المدنية والجنائية). كما أن السلطة الإدارية الأساسية المعنية بمحاربة القرصنة والتزوير غير مركزية، بل موزعة بين مختلف الوكالات. ولهذا نجد أن الباب قد فتح على مصراعيه أمام الفساد والرشوة. وقد اشتملت الإصلاحات القانونية الحديثة في الصين، على تعديلات عديدة على قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية. وجلبت التعديلات الجديدة نوعاً من الراحة والرضا للمتضررين من أصحاب براءات الاختراع أو العلامات التجارية.

أما فيما يتعلق بقضايا حقوق الأجانب الفكرية، فقد اهتمت القوانين الجديدة بتخفيف حدة الشروط السابقة، فطلبت من الكيانات الأجنبية تفويض وكالات حقوق براءات اختراع أو علامات تجارية وطنية معينة من قبل الدولة سعياً لتلطيف تعريف «الأجنبي والشركات الأجنبية» لأنهم وحدهم هم الذين لا يتمتعون بإقامة دائمة في الصين أو يملكون فيها محلاً لممارسة أعمالهم التجارية. لكن، على كل حال، يعد هذا تقدماً محدوداً جداً. أما التحسينات الجوهرية والتقدم الحقيقي، فيتحقق فقط مع مرور الوقت والتطوير المستمر لمفهوم حقوق الملكية الفكرية في عقلية الشركات الصينية نفسها.

ثمة وسائل عديدة لعلاج مشاكل حقوق الملكية الفكرية التي تخص الشركات الأمريكية العاملة في الصين:

- 1 - الحظر أو المنع.
- 2 - المساهمة مع شركاء صينيين لتطوير مفهوم حقوق الملكية الفكرية.
- 3 - المفاوضات أو البحث عن وسيلة بديلة لتسوية المنازعات.
- 4 - التظلم لدى السلطات الصينية.
- 5 - التظلم لدى الحكومة الأمريكية أو منظمة التجارة العالمية.

### أولاً: الحظر أو المنع:

ينطوي أفضل مفهوم لتعريف الحظر أو المنع على توظيف ممثل قانوني محلي جاد، وتسجيل حقوق الملكية الفكرية بالتعاون مع وكالات متخصصة مناسبة، كما تم وصفه وتحديده سابقاً.

### ثانياً: تطوير حقوق الملكية الفكرية مع شركاء صينيين:

تعد شركة فيليبس للأبحاث (Philips Research) في هولندا، أحد المؤسسين الأساسيين لمفهوم "الابتكار المفتوح". فقبل ثلاثين عاماً طورت هذه الشركة، مفهوم الشراكة لابتكار أفكار وشراكات جديدة لتسويق أفكار جديدة. ويعني "الابتكار المفتوح" من وجهة نظرها أيضاً: شراء أفكار من شركاء يعملون في مجال الأبحاث والتطوير ثم بيعها لشركاء تسويق آخرين، بدلاً من تطوير كل أفكارها وتسويقها بنفسها. وفيما يلي أحد مشاريعها الحالية الذي يجسد بوضوح شديد أسلوبها الإبداعي لتطوير مفهوم حقوق الملكية الفكرية في الصين وحماية تلك الحقوق:

شركة (PHENIX) هي شركة تعاونية تعمل في التجارة، الصناعة والأبحاث والتطوير. أسسها شركاء صينيون وأوروبيون بقيادة شركة الاتصالات الفرنسية. وحظيت بدعم المجموعة الأوروبية - الصينية التي اضطلعت بتنفيذ

المعلومات الرقمية في أثناء الألعاب الأولمبية، وزارة العلوم والتقنية الصينية، ودعم لجنة بيجينغ التي كانت مسؤولة عن تنظيم دورة الألعاب الأولمبية التاسعة والعشرين التي نظمت في الصين عام 2008 م، كما ساهم الاتحاد الأوروبي في دعمها مادياً.

وقد ساهمت شركة فيليبس للأبحاث (Philips Research) (لأوروبا وشرقي آسيا التي يوجد مقرها في شانغهاي) في المشروع الذي كان يهدف إلى دراسة الفرص التجارية الواعدة في أسواق الصين لخدمات الهاتف الجوال التبادلية، تحليل الأشرطة الرقمية التي تحتوي على أخبار إذاعية وتطوير مفاهيم إبداعية في مجال خدمات الهاتف الجوال، خاصة تلك التي تستهدف الألعاب الأولمبية القادمة<sup>(2)</sup>.

يذكر أن كثيراً من الشركات الأمريكية قد أسست لها الآن مراكز تصميم وأبحاث وتطوير في الصين. لكن، مع هذا ما زالت القيود والضوابط التي تفرضها الحكومة الأمريكية على تصدير التقنية العالية وما يتبعها من ذعر وقلق بسبب المنافسة، تحول دون انخراط الشركات الأمريكية في الصين في اتحادات وأعمال تعاونية مشتركة على غرار شركة (PHENIX). ومعلوم أن مثل تلك الجهود المشتركة فعالة في النهوض بحركة الأبحاث والتطوير وتعزيز الحماية، فمن ثم تفضي إلى تعزيز أنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية في الصين.

### ثالثاً: المفاوضات والبحث عن وسيلة بديلة لتسوية المنازعات:

أحياناً، قد يرغب المستثمرون الأجانب الذين يتورطون في منازعات بسبب حقوق الملكية الفكرية أو عقود تجارية عالمية أو شركات مساهمة في الصين، في تسوية تلك المنازعات بطريقة مرنة، غير رسمية، أقل كلفة وخالية من أسلوب المجابهة والوعيد. وكما سبق أن ذكرنا في الفصل السادس، تشتمل الأساليب

البديلة لتسوية المنازعات التي غالباً ما تتبناها الصين، على التوسط والتحكيم. ويعد التحكيم تقليدًا مقبولاً في المجتمع الدولي بوصفه وسيلة فعالة لحل المنازعات التجارية.

ولنتذكر أن الصين قد طورت نظام تحكيم متشعب يشتمل على أنظمة محلية وعالمية، يوفر محاكم وإجراءات منفصلة. وتضطلع لجنة التحكيم الاقتصادي والتجاري العالمية في الصين التي تتخذ من بيجين مقراً لها، بمهمة محكمة التحكيم العالمية في الصين، كما توجد لها مكاتب فرعية في كل من شانغهاي وشنزين. وتمثل وكالة التحكيم الرسمية في الصين، وتضطلع بمهمة حل المنازعات التجارية العالمية.

تعد معاهدة نيويورك حول الاعتراف بالتحكيم الأجنبي وتعزيز دوره واحترام نتائجه، اتفاقية مهمة من حيث تأثيرها على عملية التحكيم التجاري العالمي. فمن أجل تنفيذ قرارات التحكيم فيما يتعلق بالصفقات التجارية العالمية، توفر معاهدة نيويورك خطوطاً عريضة للاعتراف المتبادل والتزام كل طرف بتنفيذ قرارات التحكيم التي أصدرتها اللجنة المعنية. وقد أقرت معظم البلدان التجارية، بما فيها الصين، المعاهدة. وهكذا يمكن تنفيذ قرارات التحكيم التي تصدر في الصين في الولايات الأمريكية المتحدة والعكس.

من جهة أخرى، يعد التحكيم وسيلة أهلية لفض المنازعات، وبناءً على قانون التحكيم في جمهورية الصين الشعبية، فإن وكالات التحكيم لا تتبع هيئات الدولة الإدارية، كما أنها لا تعتمد على المحاكم. ولا يعني هذا أن التحكيم لا يخضع لسيطرة الدولة، إذ تستطيع الدولة التدخل عبر المحاكم في المرحلة السابقة للتحكيم، في أثناء إجراءات التحكيم وبعده. ويمكن لأطراف النزاع التظلم لدى المحاكم للفصل في بعض القضايا كالصلاحية مثلاً وتنفيذ قرارات التحكيم. وهكذا نجد أن لإجراءات التحكيم تلك العلاقة التبادلية مع إقامة الدعاوى والتقاضى.

ليس ثمة شك فيما للتحكيم من فوائد، على عكس التقاضي، خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات والتجارة العالمية.

**فأولاً:** غالبًا ما تتطلب إدارة النزاعات التجارية التي تتورط فيها أطراف أجنبية تطبيق قوانين خاصة، كما تحتاج أيضًا إلى معرفة خاصة في هذا المجال. فربما يوفر اختيار اللجوء إلى القانون والمحكمة في عملية التحكيم، على النقيض تمامًا من اختيار التقاضي أمام المحاكم، لأطراف النزاع، فرصة تعيين محكمين مناسبين يتمتعون بالمعرفة اللازمة، ويتخذون قراراتهم في ضوء قانون تحكيم محدد.

**ثانيًا:** ربما كان موضوع التكاليف عاملاً مهمًا يجب وضعه في الحسبان عند اللجوء إلى التحكيم بدلاً من الاحتكام للقضاء. فإجراءات التحكيم عادة أسرع من إجراءات القضاء. لكن، لا بد من الانتباه والحذر، فربما كانت تلك السرعة التي تجلب الراحة والرضا غير ملائمة لحل النزاعات التي تتعلق بخلافات حول مشاكل التقنية وحقوق الملكية الفكرية. وبجانب هذا كله، يعد عامل الثقة فائدة أخرى من ثمار التحكيم، ولا سيما في حال القضايا التي تتعلق بمعلومات خاصة بأسرار التجارة والتمويل.

على صعيد آخر، لم تقر جمهورية الصين الشعبية قانون التحكيم إلا في عام 1994م، كما أن خبرة أعضاء لجنة التحكيم الاقتصادي والتجاري العالمية في الصين لم تتضج بعد، خاصة عندما نقارنها بخبرة رصفائهم في الدول المتقدمة. وعليه، كثيرًا ما تظهر المشاكل بسبب الافتقار إلى الخبرة اللازمة لتحكيم القضايا التي تتورط فيها جهات أجنبية.

يضاف إلى هذا، أن ارتباط التحكيم العملي بالمحاكم وتأثير السلطات العليا، ربما طغى على مميزات العدل والإنصاف وقلة التكاليف التي تجعل التحكيم خيارًا أفضل من الاحتكام إلى القضاء. كما قد يبدو التحكيم أسلوبًا

غير فعال بسبب ما يحظى به من حماية محلية، كما قد يكون نجاحه محدوداً، خاصة في القضايا التي تهم أطرافاً أجنبية بسبب قلة معرفة المحاكم بمحتوى معاهدة نيويورك.

أما التوسط في حل النزاع وإصلاح ذات البين، فيعد وسيلة تقليدية غير رسمية وعديمة الجدوى في حل الخلافات بطريقة ودية، لكن مع هذا، لا يزال يستخدم في الصين على نطاق واسع لحل النزاعات المدنية. وكما سبق أن رأينا في الفصل السادس، هنالك أربعة أشكال للتوسط: التوسط المدني، التوسط التحكيمي، التوسط الإداري والتوسط القضائي. وتعد قوانين لجنة التوسط الشعبية الدستورية هي المصدر الأساس لقوانين التوسط في الصين.

يعد مركز بيجينق للتوفيق بين وجهات النظر، إحدى المنظمات الأساسية في الصين التي تحكم التوسط المدني، الاسترضاء وغيرها من أساليب أخرى لتسوية النزاعات. وقد يضطلع المركز بحل النزاعات التي تهم أطرافاً أجنبية وتتصل بقضايا التجارة، الاستثمار، نقل التقنية، المالية، التأمين وغيرها من الصفقات التجارية.

وقد تلجأ الأطراف الأجنبية أيضاً إلى أسلوب التوسط ك (وسيلة لتقنية الأجواء وتهيئتها) قبل بداية إجراءات التحكيم أو التقاضي أو ك (وسيلة مساعدة) لتسهيل مهمة الوصول إلى تسويات خلال إجراءات التحكيم أو التقاضي. وعادة تسمح قوانين إجراءات التحكيم التي تتعلق بنزاعات تشترك فيها أطراف أجنبية، لمحاكم التحكيم بالتوسط لفض النزاع، أملاً في أن ينتهي النزاع عند هذا الحد دون الاضطرار إلى اللجوء للتحكيم. كما تسمح إجراءات القانون المدني في جمهورية الصين الشعبية بالتوسط قبل انعقاد المحكمة، وحتى في أثناء المحاكمة، تسهياً للوصول إلى تسوية. وعادة يتم ذلك برضا الطرفين. أما الإكراه على قبول التوسط وسيلة لحل النزاع، فممنوع.

ليس ثمة شك في أن التوسط، بوصفه وسيلة لحل النزاع، أكثر فائدة وفعالية، على العكس تمامًا من التحكيم أو التقاضي؛ لأنه سريع، مرن، غير مكلف وأقل ضررًا في التأثير في العلاقات بين الأطراف المتنازعة مقارنة بالوسائل الأخرى. وربما ساعد تلك الأطراف على الاحتفاظ بعلاقات الصداقة ودفئها. وكما رأينا في الفصل الثالث، يعول المديرون الصينيون في الصفقات التجارية على السمعة الحسنة، ويميلون كثيرًا إلى التعامل مع شركاء تجاريين ممن تربطهم بهم الثقة المتبادلة وعلاقات الصداقة والزمالة. حتى إذا جرت الرياح بما تشتهي السفن، وكان كل شيء على ما يرام، بذلوا قصارى جهدهم للمحافظة على صداقة تدوم للأبد مع شركائهم لتحقيق المنفعة المتبادلة. آنثذ، ليس ثمة شك فيما يمكن تحقيقه من فوائد في حل النزاع عبر التوسط إن كان قد تم تحت تلك الظروف التي أشرنا إليها.

وبالإضافة إلى هذا، مقارنة بالتقاضي والتحكيم، نجد أن القيود القانونية التي تكبل طرفي النزاع في حال التوسط لا تكاد تذكر، كما أن اتفاقيات التوسط التي يتم التوصل إليها عن طريق القبول الطوعي لا يمكن فرضها بالقوة أو تدخل المحاكم في آليات ضبطها وتوجيهها. وعليه، في حالات معينة تشمل انتهاكات خطيرة لحقوق الملكية الفكرية أو مشاكل تقنية معقدة، يمكن اعتبار التوسط «آلية مساعدة» إلى جانب التحكيم والتقاضي. وأكثر من هذا: يعد تعيين وسطاء على قدر عالٍ من الخبرة والكفاءة ويتمتعون بالمهارات اللازمة والمعرفة القانونية، أمرًا حاسمًا لنجاح التوسط بوصفه وسيلة لحل النزاعات التي تتورط فيها أطراف أجنبية.

#### رابعًا: السلطات الصينية :

في حال ضبط مخالفات لانتهاك قوانين حقوق الملكية الفكرية، يجب رفع الشكاوى للسلطات الصينية المناسبة كما أوضحنا في القسم الأول من هذا الفصل.

### خامساً: الحكومة الأمريكية ومنظمة التجارة العالمية :

أخيراً، يمكن للشركات الأمريكية التظلم لدى الحكومة الأمريكية، علماً بأن ما يمكن توفيره من دعم ومساعدة هنا محدود بموجب القانون. وتؤكد وزارة التجارة في هذا الشأن، منوهة<sup>(4)</sup>:

تتصل كثير من الشركات التي تكتشف تزوير منتجاتها في الصين بوزارة التجارة طلباً للمساعدة. ولأن حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة، يقتصر دور وزارة التجارة على تقديم مساعدة مباشرة محدودة جداً. ففي كثير من الحالات، تستطيع الحكومة الأمريكية تزويد تلك الشركات بمعلومات حول نظام الملاحه القانوني في الصين، تشتمل على قوائم بأسماء شركات التحقيق والوكلاء والمحامين كما نشاطها خبراتها وتجاربنا في الصين. ومع ذلك، لا تستطيع وزارة التجارة تزويد الشركات الأمريكية بنصائح قانونية أو المرافعة عنها قبل اتخاذ الشركة المعنية الخطوة القانونية الأولى.

أما في حال معاناة الشركة المعنية انتهاكاً سافراً لحقوقها الفكرية، فعلى صاحب الحق الحقيقي الاستعانة بمستشار محلي والسعي لإجراء تحقيق أولي بمفرده أو التعاقد مع شركة مختصة للاضطلاع بالمهمة نيابة عنه، تكون مدركة ضرورة التزام الشركات الأمريكية بالقانون الصيني، الذي يخضع التحقيق في الحقوق الخاصة لأنواع معينة من تحقيقات «دراسة السوق». وبمجرد اكتمال التحقيق الأولي، على الشركة أن تقرر إذا ما كان المضي قدماً في القضية يستحق ما يبذل فيه من جهد أو ينفق في سبيله من مال. فلأصحاب الحق الحقيقيين كامل الحرية في اتخاذ قرارات بمباشرة أفعال ما، أو البحث عن تسوية عبر بوابة النظام القضائي أو الإداري. ويلاحظ أن جهود حاملي حقوق الملكية الأجانب في تشجيع مقاضاة منتهكي حقوق الملكية الفكرية تفشل باستمرار، خاصة فيما يتعلق بقضايا التزوير.

فعندما تقرر شركة ما مواصلة سعيها للحصول لتسوية، سوف تسعى وزارة التجارة من جانبها، عبر مكتبنا الرئيس في العاصمة واشنطن أو مكاتبنا المنتشرة في الصين لمتابعة القضية، في حال طلبت الشركة المعنية ذلك. وعلى كل حال، لا تتدخل الحكومة الأمريكية في قضية ما بهذا الشأن دون طلب الجهة المعنية، علمًا أننا قد نستفسر عن الوضع أو ربما اتصلنا بمسؤولين حكوميين للاستفسار عن مدى إمكانية معالجة الأمر عبر الوسائل الإدارية والقانونية المتاحة التي تدعم صاحب حق الملكية. أما في حال وجود دليل يؤكد انتهاك الصين لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو اتفاقية عام 1994م، حول المسائل التجارية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، فأنبذ، لن تتردد وزارة التجارة الأمريكية في التدخل في النزاع، حتى دون طلب من الشركة الأمريكية. في حين تنصب جهود وزارة التجارة في تسوية أنواع النزاعات التجارية الأخرى حول حقوق الملكية الفكرية في السعي لتحقيق تسوية عادلة في وقت مناسب في ظل الالتزامات الدولية والقانون الصيني، تضمن حماية قانونية وقضائية لجميع الأطراف المتنازعة. ونود أن نؤكد هنا بما لا يدع مجالاً للشك، أن المعلومات الواردة أعلاه لا تشكل على الإطلاق أي نصيحة قانونية، كما ينبغي أن يفهم أنها لا تغني بأي حال عن نصيحة مستشار ما. إذ تهدف بالدرجة الأولى إلى توفير نظرة شاملة حول بيئة حقوق الملكية الفكرية في الصين، آليات تنفيذها ومكاتب حكومة الصين المعنية بالمشاركة في الاحتكام للقضاء فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية واحترامها. وعليه، نناشد الشركات الأمريكية التي تطمح لممارسة أعمال تجارية في الصين أو تلك التي تعاني مشاكل انتهاك حقوقها الفكرية هناك، توكيل مستشار قانوني أمريكي متمكن أو صيني، والدفاع عن حقها عبر النظام الصيني الذي يعنى بحماية حقوق الملكية الفكرية.

ليس ثمة شك في أننا نتفق تماماً مع تحذير وزارة التجارة الأخير. فضلاً:  
لا تفهم هذه المعلومات على أساس أنها نصيحة قانونية، إذ ينبغي الرجوع إلى  
مستشارك الخاص لمعرفة وضعك بالضبط، ولا سيما في الصين.

وكما ذكرنا خلال هذا الكتاب، يجب وضع طول المدة الزمنية في الحسبان  
عند التوجه للسوق الصيني ونظام العمل هناك. كما يجب اتخاذ القرارات  
المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. وكلنا ثقة بأن نظام حقوق الملكية الفكرية في  
الصين سوف يستمر في التحسن سعياً لتحقيق المعايير العالمية. ولا شك في  
أن هذا سوف يتم بالسرعة ذاتها التي تحققت بها الصين إنتاجها. وعليه، مرة  
أخرى: لا بد لك من التحلي بالصبر.



الهوامش:

- 1 - شارلس بيلر ( Charles Piller ) " How Piracy Open Doors for Windows " صحيفة لوس أنجلوس ( Times ) التاسع من أبريل، 2006م، ص 21 - 215.
- 2 - مجلة أبحاث شركة فيليبس، العدد السادس والعشرون، فبراير 2006م، ص 14.
- 3 - موقع: " Protecting Your Intellectual Property Rights in China " وعنوانه:  
.www.mac.doc.gov

